كلية التربية

قسم أصول التربية

بحث بعنوان

متطلبات تعزيز مبدأ الحق في التعليم بمصر

مقدم من

الأستاذ الدكتور	الدكتور
علي صالح جوهر	توفيق إسماعيل عيسوي
أستاذ أصول التربية المتفرغ	أستاذ أصول التربية المتفرغ
كلية التربية ـ جامعة دمياط	كلية التربية ـ جامعة دمياط

الباحث

محمد عبد الحليم عمارة جبريل

معلم لغة عربية

١٤٤٢ هـ / ٢٠٢٠ م

المقدمة:

التعليم كان، ومازال أحد أهم محاور الاهتمام الرئيسة بأي مجتمع، والتعليم كحق أساسي للأفراد يُلزم الدولة بمجموعة من الالتزامات؛ ولذا يمكن وصفه بأنه من الحقوق الموضوعية الإيجابية: فهو حق موضوعي لأنه يُكفل للجميع، وإيجابي لأنه يَتطلب تدخل الدولة من أجل التمكين من التمتع به، وتُوصف التزامات الدولة في هذا المجال بالنفاذ، ولا يمكنها التخلي عنه.

إن الحقوق الاجتماعية أحد أطياف الحقوق الأساسية في منظومة الحقوق الدستورية، وحق التعليم من بين هذه الحقوق الاجتماعية، فهو نواة الحقوق الاجتماعية. فالتعليم حقٌ إنساني يجب أن يتمتع به الجميع، كونه أهم وسائل إعداد الفرد لسوق العمل، وللحياة. وهو مفتاح الرقي، والتقدم لأي مجتمع إن أحسن الاستفادة من مخرجات العملية التعليمية، وهو الأساس في مواجهة، وحل المشكلات، والأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وغيرها التي تواجه المجتمع.

ويؤكد ذلك ما نلحظه في دساتير الدول التي تنص علي حق التعليم، وجعله إلزاميًا، ومجانيًا في مراحله الأولية، ونظرًا لأهمية حق التعليم، فإننا نجد أن المواثيق، والإعلانات الدولية من جهة، والعهود، والاتفاقيات الدولية، والإقليمية من جهة أخرى، لم تغفل النص علي هذا الحق، وجعلته إلزاميًا، ومجانيًا في مراحله الأولي كحد أدني، ومؤكدةً علي الدول الأعضاء ضرورة اتخاذ الإجراءات الجادة في الأخذ بالتدرج في توفير التعليم الثانوي، والعالي بالمجان، وإزالة كافة العوائق التي تحول دون الحصول عليه، وفقًا لمقدرتها الاقتصادية.

إن الحق في التعليم من الحقوق الأساسية في أهميتها، لتأثيره البالغ في إعمال حقوق الإنسان الأخرى، ولأهمية النتائج المترتبة عنه في التطور الاقتصادي، والنمو الاجتماعي للمواطنين أولًا، ومن ثم مردوده، ونتائجه علي الدولة ثانيًا، بالإضافة إلي

مشاركته في تنمية قدرات الأطفال كما يسهم في إعدادهم مستقبلًا لخدمة الوطن، وهذا الحق نصت عليه معظم، التشريعات الدولية ذات الصلة مع التأكيد علي أهمية تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين، وبين الطبيعي، وذوي الاحتياجات الخاصة، والفقراء، الأغنياء، ويعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية من فئة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وللحق في التعليم ميزة، حيث يمكن تصنيفه بعدة طرق مختلفة فهو يعتبر حقًا اقتصاديًا، وحقًا اجتماعيًا، وحقًا ثقافيًا في حين يمثل أيضًا حقًا مدنيًا، وسياسيًا لأنه أساسٌ لتحقيق هذين الحقين بشكلٍ فعالٍ، وبالتالي، فإن الحق في التعليم لا ينفصل عن حقوق الإنسان التي تعتبر بناءً، وكلًا متكاملًا لا يمكن فصل أحد أجزائها عن الآخر. وفحوى هذا الحق تكمن في أن لكل طفل الحق في ضمان قدر منه يناسب قدراته، وامكانياته بالمجان خلال فترة التعليم الإلزامي.

وبهدف إلقاء الضوء علي هذا الموضوع ينبغي أن نبحث في الإطار المفاهيمي للحق في التعليم في الدساتير، والقوانين، وفي بعض التشريعات التي تكفل هذا الحق، وتتضمن النتائج والتوصيات صياغة آلية هدفها رصد إلزامية التعليم وفقًا لنصوص التشريعات الدولية، والمحلية، والدستور.

مشكلة الدراسة:

التعليم قضية أساسية من قضايا المجتمعات، وركيزة هامة من ركائز التنمية، والتقدم، فالتعليم أصبح مفتاح التقدم، والمدخل الحقيقي لأي تطوير، ولأي استراتيجية للتغيير في المجتمع، فلا يمكن أن يتم وضع استراتيجية لتطوير المجتمع دون اعتبار التعليم أحد آلياتها الأساسية.[١]

وأصبح الاستثمار في التعليم ـ في عصر العلم، والمعرفة ـ دواءً سحريًا لتحسين أحوال الدول، والأفراد اقتصاديًا، واجتماعيًا، وزيادة الإنتاج، وأصبح من الضروري زيادة

[١] خالد الزاوي: التعليم المعاصر " القضايا التربوية والفنية "، ط١، القاهرة، طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ٦٩.

الاستثمار في التعليم لضمان دمج الغالبية العظمي من الناس في المجتمع، وسوق العمل.[٢]

ويُعد التقدم في أي مجتمع رهنًا بمدى نجاح هذا المجتمع في تحقيق التنمية البشرية، والتي تقع مسئوليتها علي عاتق التعليم بكافة مستوياته، لما له من دور فعال في اكتشاف، ورعاية، وتعظيم، وتعزيز القدرات التي يمتلكها الإنسان، وتوجيهها لخدمة الإنسان، والمجتمع .[٣] فالفشل في توفير المتطلبات الأساسية للتعليم يُعد من أهم أسباب الفشل في تحقيق التقدم.[٤]

ويمكن تحقيق التنمية داخل المجتمع من خلال مجموعة من الأدوات، والوسائل منها تحقيق العدالة في توزيع الفرص الاجتماعية، والتي ترتبط بالمتطلبات، والاحتياجات الاجتماعية التي تؤثر في حياة الأفراد ليعيشوا حياة كريمة، ومن هذه المتطلبات التعليم، والصحة، والتي بتحقيقها تؤثر في مشاركة الأفراد في النشاطات الاقتصادية، والسياسية. وقد أثبتت التجارب الدولية المعاصرة أن بداية التقدم الحقيقية، بل والوحيدة هي التعليم، فكل الدول التي حققت تقدمًا ملحوظًا كان التعليم بوابتها التي ولجت من خلالها؛ مما جعل التعليم في مقدمة برامجها، وسياستها.

وقد أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨م إلى أن التعليم حاجة إنسانية، وحق بشري، وحق إنساني " لكل إنسان حق في التعليم ، ويجب أن يكون مجانيًا، وإلزاميًا "، وبما أن التعليم هو أساس التنمية، والإنتاج، وأن المجتمع هو المستفيد الأول من هذه التنمية، وهذا الإنتاج، فكان لزامًا علي المجتمع أن يقدم التعليم لأبنائه جميعهم بالمجان دون أي تمييز بينهم، وهذا ما اعتنقه النظام السياسي، والاجتماعي المصري، وأكده الدستور.[٥] وبعد إعلان اليونيسكو الخاص بمبدأ الحق في

---

[٢]) آينا تارابيني وآخرين: معالجة الفقر: مقارنة للمدارس في المناطق البرازيلية المهمشة، مركز مطبوعات اليونسكو، مج ٤٤ ،ع ٣، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٤، ص ٥٢٨ .

[٣]) حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ١٣.

[٤]) باتريك مونتجوريدز: بيانات وحقائق التعليم في البدان المتأثرة بالصراع : هل هو السقوط الخامس ؟ ، مستقبليات ،مركز مطبوعات اليونسكو ،مج ٤٣ ،ع ١، القاهرة ،٢٠١٣،ص ١٣٢

[٥]) محسن خضر: من فجوات العدالة في التعليم ،الدار المصرية اللبنانية ،ط٢ ، القاهرة ،٢٠٠٦،صـ٩٣

التعليم ظهرت عدة شروح لهذا المبدأ، وتضمنت التأكيد على مفاهيم التعليم للجميع، والتنمية المتكاملة للفرد، وتكافؤ الفرص التعليمية، العدالة، والحد من التمييز.[٦]

ويُعد الاستثمار في التعليم هو أحد العناصر الرئيسة في تنمية المجتمع، نظرًا لدوره الفعال في التنمية البشرية ذلك أن الاستثمار في رأس المال البشري يعد استثمارًا في القطاع القائد لعمليات التنمية، ودعامة أساسية من دعائمها، فالبشر أهم عناصر بناء، وتنمية المجتمع.[٧]

ونظرًا لأهمية التعليم، فقد اهتمت الدولة به بدايةً من مرحلة رياض الأطفال من خلال فرض قوانين، وتشريعات تحمي طفل هذه المرحلة بالإضافة إلي زيادة مؤسسات رياض الأطفال، وجعلها مرحلة أساسية في المدارس[٨] وصولاً إلى التعليم الجامعي، وضرورة جودة الخدمات المقدمة للطفل من بداية تعليمه حتي نهايتها، وتأهيل القائمين علي العملية التعليمية بما ينعكس علي تقديم تعليم عالي الجودة [٩]

وقد نص إعلان حقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٩٢م الخاص بالأقليات العرقية، والدينية، والذي ينص في المادة ٤، الفقرة ٣ علي" لابد أن تضع الدول معاييرًا مناسبةً كلما أمكن للأقليات حتى تتوافر لهم فرص لتعليم لغتهم الأم، وإصدار أي تعليمات لهم فلابد أن تكون بلغتهم الأم، وكما جاء في الإعلان العالمي عن التعليم للجميع أن جودة التعليم تتوافق مع الحق في التعليم الأساسي، فلابد من ضمان حق الإنسان أن يتعلم

---

[٦]) حامد عمار : لزوميات الحق والعدل في التعليم ، مستقبل التربية العربية ،مج ١٤،ع٥١،القاهرة ، ٢٠٠٨،ص٤١٧.

[٧]) محمد صبري الحوت، ناهد عدلي شاذلي: التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ٢٠٠٧. ص ٣٣

[٨]) مني سامي سعيد بدير: رؤية مستقبلية للجودة في مؤسسات رياض الأطفال "المحور الأول ثقافة الجودة والاعتماد لمؤسسات رياض الأطفال" بحث منشور بمجلة الطفولة، ع ٥ ، كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة، مايو ٢٠١٠، ص ١

[9]) (De vita, Carol. J. Montilla Maria: improving child care Quality: A comparison of Military and Civilian Approaches، Urban Inset، Washington، Dc، 2003.

بلغته المحلية، وأن يتناسب هذا التعليم مع البيئة المحلية، والخلفية الثقافية، والاجتماعية للفرد.[١٠]

إن التعليم ضرورة لتحقيق التنمية البشرية، حيث شهد العقد الأخير من القرن العشرين تنامي الاهتمام بحقوق الإنسان، ومفاهيم التنمية البشرية، وتوفير الحياة الكريمة للمجتمع بصفة عامة، وللفئات الضعيفة مثل الأطفال، والنساء بصفة خاصة، ما أثمر عنه صدور الاتفاقية الدولية، والتي أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة في فيينا(Convention on the Right of the Child) لحقوق الطفل نوفمبر ١٩٨٩م ، ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر ١٩٩٠م، وذلك لما له من تأثيرٍ دائمٍ علي الطفل مدي الحياة؛ ما يؤثر بدوره على تحقيق التنمية البشرية.[١١]

إن الحفاظ علي حياة الإنسان هو أساس قيام الدولة، فالدولة تحترم الأفراد، وتساعدهم علي ممارسة حياتهم بكل حرية، والمشاركة الهادفة هي أساس الدولة القومية الحديثة، تلك المشاركة التي تُمنح لكل فئات، ومؤسسات المجتمع، دون تمييز، أو تهميش لأي فئة من الفئات.[١٢] ولأن هدف التعليم، وغايته تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال التنمية البشرية؛ حتي يمكن تحسين جودة، نوعية الحياة، والبيئة[١٣]، والتعليم هو السبيل لتحقيق هذا الهدف.

ويركز البنك الدولي، ومعاهد التعليم علي مبادرة التعليم للجميع، والتأثير، والأثر الدولي للتعليم واعتمد سياسة جديدة (٢٠٢٠ م) أن التعليم أهم حقوق الإنسان، وخاصةً أن سُبل تحقيق العدالة في العملية التعليمية، أو في فرص الإلحاق، أو الفرص التعليمية أصبحت أقل وضوحًا. ويعتبر الإلحاق بالمدرسة أحد أبعاد العدالة، ويجب

---

١٠) زاليا باباسي ـ ويلهايت: اصلاح مناهج الدراسة في زنزبار و آثارها علي حق الأطفال في التعليم، مجلة مستقبليات: مركز مطبوعات اليونسكو، مج ٤٥، ع ٢، القاهرة ، ٢٠١٥، ص ٢٩٤

11) M. Janus, S, Brinkman P Early Childhood Education and Care Programs, International Encyclopedia of Education، 2010, p 25

٢) علي صالح جوهر ،محمد حسن جمعة: الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني ، المنصورة ،المكتبة العصرية ، المنصورة ،٢٠١٠، صـ٧٠

١٣) حامد عمار، صفاء أحمد : المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،٢٠١٥،ص ٥٦، ٥٧

ترشيد الجهود للتوسع في التعليم، والتركيز علي تحسين جودته لصالح من هم داخل منظومة التعليم بالفعل، وقد اعتمد البنك الدولي سياسة التعليم للجميع لعام (٢٠٢٠م) من التركيز علي العدالة إلي التركيز علي التعليم بشكل عام، وفي مؤتمر داكار(٢٠٠٠م) وعد جميس وولفينسون ـــ رئيس البنك الدولي حينذاك ـــ بأن جميع الدول التي لديها خطة تتمتع بالاستدامة ستلقي التمويل المطلوب لتحقيق أهداف التعليم للجميع، ولكن لم يتحقق هذا الوعد حتي الآن، وتري منظمة اليونسكو أن الضعف في تحقيق المساواة، والتباين الكبير، والعميق من أهم أسباب تباعد، وحجب فرص التعليم عن الأطفال، ومن هنا تستهدف منظمة اليونيسف من ليس لديهم فرصةٌ للالتحاق بالتعليم بإفادتهم اجتماعيًا، وقد عقدت الكثير من اللجان، والاجتماعات الدولية بهدف تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.[١٤]

والتعليم أهم المداخل لتحقيق حقوق الإنسان، فهو حق للفرد، وواجب، وفرض، والتزام علي الدولة القيام به، فالتعليم حق، وحاجة إنسانية لا يستطيع أن يتعايش مع نفسه، أو غيره دونها.[١٥]

وقد سعت الدولة المصرية، وأقرت أن مجانية التعليم حق أصيل من حقوق الفرد كفله الدستور، والقانون المصري ودافعت عنه الدولة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ م، والمجانية لا تعتبر عبئًا علي الدولة، وإنما هي التزامًا، وحق من حقوق المواطن[١٦] .

ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما متطلبات تعزيز مبدأ الحق في التعليم في ضوء المتغيرات المعاصرة ؟

ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية هي :

- ما الإطار المفاهيمي للحق في التعليم؟

---

[١٤] ستيفن كليس وآخرين ، العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم : حالة منظمة اليونسكو والحاجة الي حوار مشترك ، مركز مطبوعات اليونسكو ، مستقبليات ،مج ٤٤،ع ٢، القاهرة ،٢٠١٤ .

[١٥] محسن خضر (٢٠٠٦) مرجع سابق ص ٩٤،٩٥

[١٦] علي صالح جوهر ، ميادة الباسل ،المجانية في التعلم :رؤية واقعية وبدائل مقرحة ،المجلة التربوية ، كلية التربية ، جامعة سوهاج، م ٦١، سوهاج ،٢٠١٩ ، ص٣٠

- ما أهم التشريعات التي تكفل الحق في التعليم؟
- ما أهم المعوقات التي تؤثر في تعزيز مبدأ الحق في التعليم ؟
- ما متطلبات تعزيز مبدأ الحق في التعليم ؟

أهداف البحث:

- توضيح الإطار المفاهيمي للحق في التعليم.
- توضيح أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم.
- رصد أهم التشريعات المصرية التي تكفل الحق في التعليم.
- المعايير، والمبادئ الدولية التي تحكم حق التعليم.
- بعض المعوقات التي تؤثر علي تعزيز مبدأ الحق في التعليم.
- صياغة متطلبات يمكن من خلالها تعزيز الحق في التعليم.

أهمية البحث:

- ترجع أهمية البحث إلي وجود الملايين من البشر دخلوا القرن الحادي والعشرين، وهم غير قادرين علي القراءة والكتابة، وذلك راجع إلي حرمانهم من التعليم في الطفولة لأسباب اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو غيرها.
- الكشف عن أهمية التعليم كحق مكتسب للإنسان من طفولته، وحتي وفاته.
- يسهم البحث في إلقاء الضوء التشريعات، والقوانين التي تدافع عن الحق في التعليم.

منهج البحث، وإجراءاته:

اعتمد البحث علي المنهج الوصفي لتشخيص واقع الحق في التعليم، والكشف عن أبعاده، وخصائصه، حيث تم دراسة مفهوم الحق في التعليم، وأبعاده في التشريعات، والقوانين الدولية، وفي الدستور المصري، ورصد أهم متطلبات تعزيز الحق في التعليم، وصولًا إلى نتائج للبحث.

مصطلحات الدراسة:

الحق في التعليم:

يُعَرف بأنه حق الإنسان في أن يتلقى العلم، وأن يختار نوعية التعليم الذي يتلقاه، وأن يتمتع مع غيره من المواطنين بفرصة متساوية في تلقي العلم إلى أقصي حدود التعليم دون أي تمييز بين الطلاب بسبب الثروة، أو الأصل الاجتماعي، أو الجنس، أو غيرها، ويتصل حق التعليم بحقوق أخري كحق الضمير، والاعتقاد، وحرية الرأي، والتعبير، والتثقيف.[١٧]

الدراسات السابقة:

دراسة (شذي أحمد محمد العساف، ٢٠١٩)[١٨] انصب البحث علي حماية حق الطفل اللاجئ في التعليم في الاتفاقيات الدولية، وتناول تعريف الطفل اللاجئ، وأهمية الحماية الدولية لحقه في التعليم خاصة في ضوء التحديات التي تواجه، وتناول البحث حماية حق الطفل اللاجئ في التعليم في الاتفاقيات الدولية العالمية، والاقليمية التي نظمت أوضاع اللاجئين، وتوصل إلي ضعف تلك الحماية؛ ولذا تم البحث في حماية الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لحق الطفل في التعليم، ومدي شمولها للطفل اللاجئ، وخلص البحث إلي مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة إصدار اتفاقية عربية تنظم أوضاع اللاجئين، وتكفل صراحةً حق التعليم للطفل اللاجئ.

دراسة (زاليا باباسي ويلهايت،٢٠١٥)[١٩] والتي تكشف التطورات الحالية في مجال الخيارات المطروحة في مجال التعليم في زنزبار، والخاصة باللغات التي يجب استخدامها، وتتعرض للمناقشات المتعلقة بحق استخدام اللغات المحلية في مجال

---

[١٧])عادل المسدي، الحماية الدولية للأطفال في أوقات النزاعات المسلحة، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٧، ص١٥

[١٨]) شذي أحمد محمد العساف: حماية حق الطفل اللاجئ في التعليم في الاتفاقيات الدولية، مجلة دراسات – علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي، مج ٤٦، ع٢، ٢٠١٩، ص ص ٣٨٠-٣٦٥.

[١٩]) زاليا باباسي ـ ويلهايت: اصلاح مناهج الدراسة في زنزبار ، ٢٠١٥، مرجع سابق ، ص٢٧٥ ـ ٢٩٨. .

التدريس، ويستند التحليل الوارد في هذا المقال علي دراسة حول التغير الحاصل في مناهج الدراسة في زنزبار، والتي حلت اللغة الانجليزية فيها محل لغة البلاد، وهي السواحلية في السنتين الماضيتين في المرحلة الابتدائية في مادتي الرياضيات، والعلوم. وبحث في أهم نتائج استخدام اللغات المحلية علي جودة التعليم، وتأثيره علي حق الأطفال في التعلم، وقد تضمنت الدراسة عدة زيارات ميدانية، ومراقبة عملية داخل فصول الدراسة، وكذا مقابلات شخصية؛ حتي يمكن الوقوف علي الأسباب التي تدعو إلي تغيير مناهج الدراسة، وما يترتب عليها من نتائج، وقد أسفرت الدراسة عن نتيجة مؤداها أن التوسع في استخدام اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية سوف يؤدي إلي الحد من جودة التعليم. وذلك من منظور أن هذا الأمر سوف ينتهك حق أطفال زنزبار في التعلم.

دراسة (أبو النور مصباح أبو النور إبراهيم ،٢٠١٣)[٢٠] والتي كشفت أن التعليم يعزز الحرية، وينمي الشخصية، فأصبح من أهم عوامل التمايز بين الأفراد داخل المجتمع، بل وبين الدول، كما أنه يساعد الأفراد علي النمو الاجتماعي، والمشاركة في المجتمع كمواطنين فاعلين في التنمية، وفي ظل التحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في المجتمع المصري التي ظهرت في فترة السبعينات، والتي نتج عنها فجوات كبيرة، وواسعة في مجال تكافؤ الفرص التعليمية، إضافة إلى ارتفاع تكلفة التعليم، وظهور أوجه القصور في جودته، ونوعيته.

الإطار النظري للبحث :

ويتم تناول فيه التالي:

أولاً : تعريف الحق في التعليم، وأهميته، وسماته.

ثانيـــًا : العدالة الاجتماعية في التعليم.

ثالـثًــا : المعايير الدولية التي تحكم حق التعليم.

[٢٠]) أبو النور مصباح أبو النور :الحق في التعليم والتحول الاجتماعي في مصر دراسة سوسيوتاريخية ،رسالة ماجستير ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ،٢٠١٣ .

رابعـــًا : الحق في التعليم في الدستور المصري.

خامساً : بعض المتغيرات المعاصرة التي تؤثر علي تعزيز مبدأ الحق في التعليم.

سادسًا : مبادئ، وعناصر تعزيز مبدأ الحق في التعليم.

سابعًا : متطلبات تعزيز مبدأ الحق في التعليم.

أولاً: تعريف الحق في التعليم، وأهميته، وسماته:

مما لا شك فيه أن مصطلح التعليم يُعد من المصطلحات الفضفاضة؛ لذا لا يمكن القول بوجود تعريف موحد لهذا المصطلح، ونظرًا لتعدد المجالات التي يستخدم فيها من جهة أولي، والخلط أحيانًا أخرى بمصطلحات ذات صلة كالتكوين، والتعلم من جهة أخري.

فيمكن القول أن التعليم بالمفهوم الواسع يستوعب المصطلحات التالية "التكوين، والتنشئة، وانخراط الشباب في المدارس، والمراكز التعليمية، علي اختلاف أنواعها، وطبيعتها، وحقوقها هذا بالإضافة إلى شموله تعليم الكبار خارج المؤسسات التعليمية"، وعليه فإنه يصعب فصل هذا المفهوم عن مفهوم التعلم، ومن هنا يظهر الدور التكاملي بين الأدوار التي تلعبها الأسرة، والمدرسة، والجامعة فيما يتعلق بمجالات التعليم المختلفة.[٢١]

ويندرج الحق في التعليم تحت مجموعة الحقوق، والحريات الفردية، وهذا الحق يحتاج تدخل الدولة به من أجل المحافظة عليه، وضمانه؛ لتحقيقه، وتأمينه للجميع.[٢٢]

---

1) Centro ،Hans Joachim Faller Revista Espanola de Derecho Constitutional p. (25) ، Enero- April 1984،politicos Y Constitutionals, Numero 7

[٢٢])عاصم خليل، (حق الطفل في التعليم بين المواثيق الدولية والتشريعات الفلسطينية)، متاح علي الرابط الآتي: com ،http: www< free web

إن مفهوم حق الطفل في التعليم، يُمكن الطفل، وهدفه تعليم الطفل، وتكوينه علميًا، وثقافيًا، وروحيًا، وتنمية شخصيته، ومواهبه، وقدراته العقلية، والبدنية إلى أقصي امكانياتها. بقصد إعداد الإنسان المؤمن بربه، ووطنه، وقيم الخير، والحق، والإنسانية، وتزويده بالقيم، والدراسات النظرية، والتعليمية التي تحقق إنسانيته، وكرامته، وتحقيق ذاته، وانتمائه لوطنه، والإسهام بكفاءة في الإنتاج، والخدمات، أو لاستكمال التعليم، علي أساس تكافؤ الفرص.[٢٣]

وتكمن أهمية حق الطفل في التعليم في أنها تتعامل مع النشء ذي العقول الغضة التي يسهل التأثير عليها، فالتعليم حق جميع الأطفال، وواجب علي كل الحكومات أن تضمن للطفل حقه في تعليم أساسي عالي الجودة؛ إذ أن التعليم يقود نحو التنمية، والخروج بمواطنين مسؤولين، ومنتجين، كذلك إن تعليم الفتيات هو شرط أساسي لكسر حلقة الفقر الذي تتوارثه الأجيال؛ إذ إن تعليمهن يضع المجتمع علي طريق التقدم الاقتصادي، والاجتماعي؛ لأن رفاهية الطفل، وتربيته مرتبطة بشدة بمستوي تعليم الأم، فالفتيات المتعلمات يصبحن نساءً متعلماتٍ قادراتٍ علي تحقيق دخل أعلي لأسرهن، ويشاركن في صنع القرار، وبالتالي إلحاق أبنائهن بسلك التعليم.

في عام ١٩٩٧م دعى كوفي عنان ــ سكرتير عام الأمم المتحدة آنذاك ــ إلى تعزيز حقوق الإنسان في كل القضايا، ومنها التعليم. وفي عام ٢٠٠٣م عقدت وكالات، ومنظمات عدة اجتماعات بهدف دعوة الحكومات للوفاء بمسؤولياتها لضمان توفير حق التعليم لمواطنيها حيث أن حقوق الانسان في التعليم حقوق أصيلة، لأنها ترتبط بحياة البشر الاجتماعية، والوظيفية، والسياسية، والثقافية، والدينية.[٢٤] وحق

3–Hone cohm guy S, Goodwin –gill، child soldiers، the Role of children in armed conflict، Astudy for the henry institute، Geneva، CCLARI,NDON press، oxford، 199

[٢٤]) زاليا باباس ويلهايت وآخرين ،مستقبليات ٢٠١٥،مرجع سابق ص٢٩٣،٢٩٤

الطفل في التعليم أحد أهم الحقوق المرتبطة بشخصية، ويعني حق الطفل في تلقي الطفل العلم، واختيار نوعية التعليم يتناسب وقدراته، واستعداداته، وأن يكون التعليم في جو من المساواة، وغياب التمييز لأي سبب، ولهذا الحق جوانب منها الجانب المعرفي، والسلوكي، والقانوني ..[٢٥]

وتُعرف الدراسة الحق في لتعليم تعريفًا إجرائيًا: بأنه المكانة الممنوحة للأفراد، والتي تمكنهم من تلقي العلوم، والمعارف، والمعتقدات التي تتناسب مع قدراتهم، وتتماشي مع رغباتهم، وضرورة توفير الامكانات، والسبل المناسبة للوصول لذلك، وتحقيقه سواءً من قبل الدولة بإنشاء المؤسسات التعليمية العامة المناسبة، والكافية وفقًا لقدراتها، وامكاناتها المتاحة، أو من خلال إلزام الآباء بإرسال أبنائهم للمدارس، والمؤسسات التعليمية.

وتأسيسًا علي التحديد السابق، يمكن القول أن حقَ التعليم حقٌ أساسي، وأصيلٌ له طابع اجتماعي، ويفرض علي الدولة القيام باتخاذ إجراءات إيجابية؛ حتي يتمكن أصحاب هذا الحق من التمتع به، وذلك من خلال توفير الامكانات، والمؤسسات التعليمية المناسبة، والكوادر اللازمة لتحقيق التمتع بهذا الحق بما يتضمنه من مجموعة من الحريات، والتي يمكن تسميتها بالحقوق اللازمة، أو المشتقة لإمكانية التمتع فعليًا بحق التعليم بالمفهوم الواسع، ودون ذلك يبقي حق التعليم مصطلحًا أجوفًا، وفارغًا من أي معني، أو مضمون حقيقي.

[٢٥]) طارق عفيفي صادق : الاطار القانوني لحقوق الطفل الثقافية في مجتمع المعلومات وحقه في التعويض عند الاعتداء عليها ، القيادة العامة لشرطة الشارقة ، مركز بحوث الشرطة ، مج ٢٤،ع٩٥، اكتوبر ٢٠١٥ ،ص ٢٣٤.

- **وترجع أهمية الحق في التعليم لما يلي[٢٦] :**

- كونه يؤثر علي جميع الحقوق الأخرى كالحق في الحرية، والتعبير، وغيرها من الحقوق، فهو يعزز احترام مبادئ حقوق الإنسان، ودعم حرياته الشخصية.
- إن تحقيق التنمية في جميع جوانب الحياة يتوقف علي النجاح في تعليم أبناء الوطن.
- يساهم التعليم في تنمية قدرات الأفراد، وشخصياتهم ما له أثرٌ علي مستقبلهم.
- يعمل التعليم علي تمكين الفئات المهمشة، والحد من التمييز بين أبناء المجتمع.

- **وللحق في التعليم سمات، وخصائص يمكن تحدديها في التالي:**

– يُعد الحق في التعليم حقًا حديثَ النشأة، فقد مر بمجموعة من المراحل حتي وصل مع أواخر القرن التاسع عشر إلى درجة الاعتراف المتساوي للكافة بحق التعليم، وعلي كافة المستويات.

– فهو حقٌ أساسيٌ، وأصيلٌ، فما من منظومة دستورية إلا، ونصت عليه كالدستور المصري الصادر في ١٩٢٣/٤/١٩،حيث نصت المادة (١٩) أن "التعليم الأولي إلزامي للمصريين بنين، وبنات، وهو مجاني في المكاتب العامة ".[٢٧]

– إنه حق اجتماعي أطرافه الدولة، والفرد، والجماعة، وبالتالي لا يمكن التمتع به، أو تحقيقه إلا في إطار مجتمع، فلا يمكن تحقيقه في حال العزلة. وما يجدر التأكيد عليه أن حق التعليم يعتبر جوهر الحقوق الاجتماعية الأخرى، ودون كفالة هذا الحق لا يمكن أن يكون هناك فعالية لأي حماية لمنظومة الحقوق الاجتماعية الأخرى للأفراد.[٢٨]

---

[٢٦]) طارق عفيفي صادق (٢٠١٥) مرجع سابق ، ص٢٣٥ .

٢٧) حامد عمار ، صفاء احمد :(٢٠١٥)، مرجع سابق ،ص٧٠.

[٢٨]) علي الدباس وعلي أبو زيد، حقوق الانسان وحرياته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص ١١١.

– إنه حقٌ إيجابي بالنسبة للدولة، ويعني ذلك أنه يُلزم الدولة باتخاذ سلوكًا إيجابيًا من أجل تمكين الأفراد من التمتع بهذا الحق، ودون هذا التدخل لا يمكن تحقيقه واقعيًا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يفرض التزامات باحترام حرية الفرد في اختيار التعليم المتناسب مع قدراته، سواء تم هذا الاختيار من قبل الفرد بنفسه، أم تم من قبل أوليائه.

ثانيًا: العدالة الاجتماعية في التعليم (العدالة التعليمية):

يمكن رؤية العلاقة بين التعليم، والعدالة الاجتماعية ظاهريًا، وكأنها علاقة جزء بكل أي أن التعليم أحد أهم الحقوق التي تضمنتها مواثيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها، إلا أن العلاقة بينهما علاقة تأثير، وتأثر متبادلة، فلا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية دون تحقيق عدالة التعليم ولا يمكن أن تتحقق العدالة في التعليم دون سياسات عدالة اجتماعية شاملة للمجتمع كله.

فهدف التعليم تنمية مهارات التفكير الناقد، والمبدع، والمبتكر، ويشجع الوصول إلى مستويات البحث العلمي، وممارسته، فالتعليم يتيح فرصًا أكبر لضمان مستوى من الوعى المجتمعي، فيكون الفرد قادرًا على ممارسة الحرية المسؤولة، ما يساعده في بناء مستقبله، ومستقبل وطنه.

فالتعليم هو أحد المعايير التي يُحتكم إليها عند تحقيق المساواة العادلة في العدالة التوزيعية، بمعنى أن المستوى التعليمي، ونوعه من أهم معايير التمييز بين أفراد المجتمع.

ومما لا شك فيه أن التعليم حق أصيل من حقوق الإنسان التي لا يمكن التفاوض عليها، وفي الفترة الراهنة أصبحت العدالة في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للطلاب بمصر مهددةً لأن التعليم أصبح ميزةً لمن يملك المال، وحرم منه الفقراء[٢٩].

١)علي صالح جوهر ، ميادة فوزي الباسل :٢٠١٩، مرجع سابق .

والعدالة التربوية تهدف تحقيق المساواة، وتكافؤ الفرص التعليمية للجميع دون تفريق، ويكون التعليم متاحًا للجميع علي أساس القدرات الفردية، والقدرة على الإجادة، ومواصلة التعليم[٣٠].

وقد بَيّنَ تهامي[٣١] خمسة مستويات تتحقق من خلالها العدالة التعليمية، وهي:

- عدالة المدخلات: وتعني تكافؤ الفرص في سن الإلزام للالتحاق بالصف الأول الابتدائي.
- عدالة العمليات (المعاملة): وتعني توزيعًا عادلًا للخدمات مثل: إقرار المجانية، ومراعاة كثافة الفصول، وأن يتعامل المعلمون مع جميع الطلاب بصورةٍ عادلةٍ، وغيرها.
- عدالة المخرجات (التخرج): وتعني استخدام أساليب تقويم عادلة يحصل من خلالها الطالب علي درجاته التي تفصح عن قدراته، واستعداداته.
- عدالة النتائج: أن يكون حصول الطالب علي فرصةٍ تعليميةٍ بناءً علي نتائجه التعليمية التي تتفق مع قدراته، واستعداداته، وعلي أساس مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .
- عدالة المشاركة المجتمعية: أن تكون هناك مشاركة تعليمية عادلة لكل فئات المجتمع دون تحيز، وأن تأخذ بيد غير القادرين على التعليم.

المساواة العادلة، وتكافؤ الفرص، ويقصد بهما أن تعمل السياسات التعليمية للدولة على تحقيق المساواة، وتكافؤ الفرص التعليمية لجميع أبنائها دون تمييز من خلال: توفير التعليم كمًا وكيفًا، وإتاحته بالمجان، والتنوع وفق قدرات، وميول، واتجاهات

---

[٣٠] سوهير عبدالعال الطويل: واقع التعليم المصري ومشكلاته ومدي توافر العدالة الاجتماعية ،مجلة كلية الآداب ،كلية الآداب ،جامعة سوهاج ،ع٤٣،ج١، ٢٠١٧.

[٣١] جمعة سعيد تهامي، دراسة تقويمية لمدى تحقق العدالة الاجتماعية في منظومة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة بني سويف، ٢٠٠٨.

المتعلمين، وأن يُقَدم للجميع بجودةٍ عاليةٍ، وبشكلٍ ميسرٍ، ومريحٍ، والعمل علي تمكين المهمشين من فرص التعليم المتاحة، وأن يتم تقييم نتائج المتعلمين بشكلٍ عادلٍ، وموضوعي، وأن يتعامل الجميع المعاملة نفسها.

ثالثًا: المعايير، والمبادئ الدولية التي تحكم حق التعليم، وهي كالتالي:

إن الحق في التعليم قائم علي أسسٍ متينةٍ في القانون الدولي لحقوق الإنسان العالمية، والإقليمية، ومن أمثلة ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة ٢٦ ، واتفاقية حقوق الطفل المادتين(٢٨، ٢٩) ومجانية التعليم حق دستوري نص عليه الدستور المصري، وفي القرن الحادي، والعشرين أصبح التعليم من الأهمية بمكان أنه يمكننا القول أن الحق في التعليم لا يقل أهمية عن الحق في الحياة.[٣٢] وقد أعطت المواثيق الدولية مساحةً كبيرةً للتعليم باعتباره حقًا من حقوق الإنسان حيث أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة ٢٦ علي أن التعليم والتكوين، والتعليم العالي حق من حقوق الإنسان، وتم إقراره في المواد (١٣،١٤،١٥) في العهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وفي المادة ١٧ من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، والشعوب وفي المبدأ السابع من الإعلان حقوق الإنسان، وما أكده مؤتمر داكار بعنوان التعليم للجميع، وكذلك ما أقره إعلان طهران في المادة ١٤، والإعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع الصادر في جومتيين، تايلاند، والمادة ١١ من الميثاق الإفريقي لحقوق، ورفاهية الطفل، واتفاقية حقوق الطفل[٣٣].

[٣٢]) جمال الدهشان: مجانية التعليم ضرورة مجتمعية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوي ، التربية المعاصرة ، رابطة التربية الحديثة السنة ٣٥ ،ع ١٠٩ ، القاهرة ، ٢٠١٨، صـ١٢٧

[٣٣])أحمد الدحماني: الحق في التعليم في ظل المقاربة الحقوقية: قراءة نقدية لمشروع قانون إطار رقم١٧-٥١،المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي،المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية ٥،الرباط ،يونيو ٢٠١٩، ص٢١.

وقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته (٢٦) على أن " لكل إنسان الحق في التعليم"، فهناك العديد من المبادئ الواجب تطبيقها؛ لتحقيق هذا الهدف، ومنها[٣٤] :

أن يكون التعليم مجانيًا، وإلزاميًا، وأن يتاح التعليم الفني، والمهني بشكل عام، وأن يكون التعليم العالي متاحًا للجميع على أساس الكفاءة، والاستحقاق .

ـ بناء الشخصية الإنسانية هو هدف التعليم، ويسعي التعليم نحو تحقيق احترام حقوق الإنسان، والتسامح، والصداقة بين الأمم من أجل صيانة السلام

ـ وتعهدت الدول الأطراف باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق هذا المبدأ ـ التعليم الإجباري المجاني للجميع ـ وحظر التمييز بين الأفراد فيما يتعلق بهذا الحق.

وقد تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في المادة (١٣) علي "تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية، والتعليم، والانماء الكامل لشخصيته الإنسانية .. وتقر بأن الممارسة التامة لهذا الحق تتطلب جعل التعليم الابتدائي إلزاميًا وإتاحته مجانًا للجميع، وتعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه ..."

ونصت المادة (١٤) علي" تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد بكفالة إلزامية، ومجانية التعليم في بلدها في غضون سنتين بوضع، واعتماد خطةً لمبدأ إلزامية التعليم، ومجانيته للجميع[٣٥]" .

---

[٣٤]) الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.

[٣٥]) اتفاقية حقوق الطفل ،اليونيسيف ،حقوق الإنسان ،مجموعة صكوك دولية ، مج١، الأمم المتحدة ،نيويورك١٩٩٣،ص ٢٣٧ .http//www.unicef.org/Arabic/crc/347260.html

ويتضح مما سبق :

- أن التعليم حقٌ إنساني أساسي كفلته له كلُ القوانين، والمواثيق الدولية .
- التعليم مسؤوليةُ المجتمع في المقام الأول، ولابد أن تتشارك جميعُ المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني في تحقيقه، والعمل علي تطويره .
- أن التعليم هو أساس معرفة الإنسان بجميع حقوقه الأخرى، وهو السبيل للتمتع بهذه الحقوق.
- توجد فئاتٌ مهمشةٌ حرمت من التعليم، وقد اتجهت إليهم أنظارُ العالم من خلال مؤسساته.
- إن مستوي اهتمام الدولة بالتعليم خير معبر عن الإرادة السياسية، فإما هو مشروع قومي، وقاطرة التنمية، أو نظام مهمل.

رابعًا: الحق في التعليم في الدستور المصري:

الدستور هو الوعاء الذي ينص علي الحقوق، والحريات الأساسية للموطنين، والتي لا يجوز التنازل عنها، أو التفاوض عليها، وهو أيضًا العقد الاجتماعي بين الشعب، والدولة، ففيه صِيغت القواعد الحاكمة للعلاقة بين المواطن، والدولة، ويحدد حقوق المواطن، وواجباته.

ومجانية التعليم من أهم صور تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، والتي نص عليها كل الدساتير ولها فضل كبير في تحقيق الطفرة التعليمية في المجتمع المصري بعد ثورة يوليو ١٩٥٢[٣٦]، وقد نصت التشريعات الدستورية منذ صدور أول دستور مصري في عام ١٩٢٣علي مجانية التعليم، وكذلك ما عقبه من دساتير. وقد حرصت الحكومات علي تحقيق مبدأ مجانية التعليم، بهدف تحقيق مبدأ الحق في التعليم للكل مواطن.

[٣٦]) منال أبو الفتوح عويضة :رؤية مقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر ، المجلة التربوية، كلية التربية ،جامعة سوهاج ،ج ٥٩ ،سوهاج ، مارس ٢٠١٩ ،٤٠٧، ٤٠٨.

ـــ ففي دستور ٢٠١٤[٣٧]: جاءت مواد التعليم بالفصل الأول من الباب الثاني حيث نص في المادة (١٩) علي " التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية الحفاظ علي الهوية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية، والروحية وإرساء مفاهيم المواطنة، والتسامح، وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في المناهج التعليم ووسائله توفيره لمعايير الجودة العالمية، والتعليم إلزامي حتي نهاية المرحلة الثانوية، أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية وفقًا للقانون، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومية للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيًا حتي تتفق مع المعدلات العالمية. وتشرف الدولة عليه لضمان التزام المدارس، والمعاهد العامة، والخاصة بالسياسات التعليمية لها".

نجد أن دستور٢٠١٤ أقر بالحق في التعليم لأبناء الوطن، وأنه مجاني حتي المرحلة الثانوية، وحدد هدف التعليم، وحدد نسبة الإنفاق الحكومي عليه، وأن الدولة هي المسؤولة عنه.

كما أن المشرع الدستوري المصري كان أكثر توفيقًا عندما نص في الدستور الجديد بشكلٍ صريحٍ على حظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن الإلزام التعليمي في أعمال لا تناسب عمره، أو تمنع استمراره في التعليم إذ جاء فيه أن " لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتى السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر "[٣٨].

وحرصت الدولة المصرية علي الحفاظ على مجانية التعليم في مراحل التعليم كافة، كما تم تضييق الفجوة في التعليم بين الذكور، والإناث، وبين المناطق

[٣٧]) الدستور المصري المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٤.
[٣٨]) المادة ٨٠ من الدستور المصري الجديد لسنة ٢٠١٤ (المرجع السابق).

الحضرية، والريفية، وأصبح هنالك اهتمام شامل بإصلاح العملية التعليمية، وزيادة مخصصاتها في الموازنة العامة للدولة. وعلى الرغم من كل الإنجازات التي تحققت في تضييق الفجوة بين الجنسين في مجال التعليم، فلا تزال هناك فئات محرومة من التعليم في مصر بشكل عام، وفي الصعيد بشكل خاص.

خامسًا: بعض معوقات تعزيز الحق في التعليم :

تقول آن كامبل (Anne Kampbell) العضو السابق في منظمة اللجنة الوطنية للتفوق في التعلم إن" من المبادئ الراسخة في العقلية الأمريكية أن التعليم خدمة ينفق عليها من أموال دافعي الضرائب، وعلينا أن ننظر إلى الأطفال، والشباب كاستثمار" وأكد أعضاء المجلس أن المواطنين، والحكومة بحاجة إلي فهم، ومعرفة تأثير التعليم علي المجتمع، فرأس المال البشري هو أغلي ثروات الأمة [٣٩].

ويمكن استخلاص أهم المعوقات التي تؤثر في تعزيز مبدأ الحق في التعليم في التالي[٤٠] :

- ضعف إنفاق الدولة علي التعليم، ونقص الموارد، وسوء توزيع المخصصات؛ مما يؤدي إلي ضعف كفاءة المنظومة التعليمية.
- اتجاه الدولة إلي خصخصة التعليم؛ ما حرم الفقراء من الحصول على تعليم ذي نوعية جيدة.
- الفقر حيث يعتبر الفقر من أهم أسباب الحرمان من الحق في التعليم .
- زيادة إنفاق الأسرة على التعليم فالأسرة أصبحت تتحمل جزءًا كبيرًا من تكلفة التعليم خاصةً الإنفاق على الدروس الخصوصية بالإضافةً إلى ارتفاع تكلفة الالتحاق بالمدارس الخاصة.
- الجغرافيا، والجنس، حيث أن نسبة القبول، والقيد في تتأثر بالجغرافيا، والجنس .

[٣٩]) دونا أوتشيدا وآخرين :إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين ،ترجمة محمد نبيل نوفل ،الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،ط٢، ٢٠٠٧،ص١١٠.

٢) شبل بدران : التربية والمواطنة وحقوق الإنسان ،مرجع سابق ،٢٠٠٩،ص١٤٢ـ ١٥٥.

- البيئة سواء أكانت حضرية، أم ريفية، فللبيئة تأثيٌر كبيٌر في تعزيز مبدأ الحق في التعليم، وفي نوعية، وجودة التعليم .

أن يتحول التعليم إلى سلعة يحصل عليه القادرون ماديًا دون غيرهم، وأن ترفع الدولة يدها عنه، ويصبح مجرد سلعة خاضعة للعرض، والطلب أمرًا في غاية الخطر، وله عواقب كارثية منها أنه يحرم أغلب أبناء الشعب من الحصول علي هذا الحق (الحق في التعليم)[٤١]. لكل فرد الحق في الحصول علي تربية جيدة تحترم كرامته، وتحقق نمو شخصيته؛ حتى يتمكن من أن تطوير امكانياته، وقدراته بشكل يسمح له أن يكون فاعلًا في مجتمعه، فلزم اتخاذ الإجراءات، التي تؤمن تحقيق تكافؤ الفرص، أي توفير بيئة تعليمية سليمة ترعى المتعلم، وتراعي الفروق الفردية بين المتعلمين دون أي تمييز.[٤٢]

وقد حدد شبل بدران بعض التحديات التي تواجه تعزيز الحق في التعليم في التالي[٤٣]:

- التسرب من التعليم الابتدائي الذي يعد أهم أسباب ارتفاع نسبة الأمية .
- ارتفاع كثافة الفصول، وتعدد الفترات الدراسية الأمر الذي يعني قصور، وضعف الأبنية التعليمية، و قلة عدد المدرسين.
- انتشار ظاهرة أطفال الشوارع، وما نتج عنها من آثار تربوية، ونفسية، واجتماعية. الأمر الذي يكشف غياب دور الدولة، والمؤسسات المعنية، وضعف قدرتها علي التصدي لها.
- انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، وضعف قيمة التعليم لدي بعض الفئات، خاصة في المناطق الفقيرة التي تنظر للطفل باعتباره مصدراً للدخل؛ ما يؤدي إلي تسرب التلاميذ من المدارس.

---

[٤١]) جمال الدهشان (٢٠١٨) :مرجع سابق صـ١٢٦

[٤٢]) علي صالح جوهر وآخرين: معوقات تحقيق العدالة التعليمية لطلاب التعليم العالي المصري ، مجلة القراءة والمعرفة ، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، كلية التربية، جامعة عين شمس ، ع ١٨٦، القاهرة، أبريل ٢٠١٧،ص ١٨٦.

[٤٣]) شبل بدران: مكانة حقوق الطفل في التعليم، رابطة التربية الحديثة ،السنة ٢٥ ،ع٨٠، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١١٩،١٢٠

- ضعف كفاءة العملية التعليمية، والتربوية، وانخفاض المستوى العلمي للخريجين، وظاهرة الدروس الخصوصية، حيث انتقل التعليم من المدرسة إلى المنزل؛ ما قلل من مكانة المدرسة، والمعلم في المجتمع.

وعرض جمال الدهشان أهم القضايا المؤثرة في تعزيز مبدأ الحق في التعليم، وهي[٤٤]:

- إلزامية التعليم الأساسي، ومجانيته.
- اتاحة التعليم للجميع دون أي تمييز بين الأفراد على أساس (الدين، أو الجنس ... إلخ).
- إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي، واتاحته بقدر من العدالة، والمساواة.
- أن يكون التعليم جيدًا، وملائمًا لروح العصر، ومراعيًا لحقوق الإنسان، ومبادئ العدل.
- تمتع أولياء الأمور بحرية اختيار نوعية التعليم التي تلائم أبناءهم .

- **سادسًا: مبادئ، وعناصر تعزيز مبدأ الحق في التعليم[٤٥] :**

ولتعزيز مبدأ الحق في التعليم، فلابد من تحقق عدد من المبادئ، والتي تضمن تمتع كافة الأطفال بهذا الحق دون تمييز. وهي كالتالي:

- **مجانية التعليم:** وذلك لأن التكلفة المادية، والرسوم؛ قد تكون عائقًا دون التمتع بهذا الحق. ولا تعني مجانية التعليم فقط الإعفاء من دفع الرسوم، أو النفقات، وإنما يتعدى ذلك لتشمل كافة الأعباء المالية ذات الصلة بالتعليم، وبالتالي، فالدول ملزمةٌ بتوفير المستلزمات التعليمية من الكتب، والزي، والإعانات المادية للمحتاجين حتى يتمكنوا من متابعة تعليمهم.
- **إلزامية التعليم:** وتعني أن يكون التعليم إلزاميًا للجميع بشكلٍ مطلقٍ، ودون أي تمييز علي أساس الجنس، أو العرق ... ، وذلك لأن التعليم مسؤولية المجتمع،

[٤٤]) جمال علي الدهشان (٢٠١٨) :مرجع سابق ، ص ١٢٨.
[٤٥]) طارق عفيفي صادق :(٢٠١٥) مرجع سابق ، ص٢٣٦ــ ٢٣٨.

وواجب عليه أن يكفله للجميع من خلال قانون واضح، وصريح، وتحقيقه من خلال أجهزة، وآليات مختصة تطبق، وتراقب، وإقرار عقوبة جنائية علي كل من يخل بهذا الحق.

- **مبدأ الإتاحة:** والذي يتضمن الآتي :

أ ـ إمكانية الالتحاق: والذي يعني تسهيل الالتحاق لجميع الأطفال بالمدارس دون أي تمييز بينهم لأي سبب، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع .

ب ـ توفير البنية التحتية اللازمة لممارسة، وأداء خدمة التعليم (كالمباني، والمرافق، والمواد التعليمية) والكوادر البشرية القادرة علي نقل العلم، والمعارف

- مبدأ الملاءمة: بمعني أن يكون التعليم مقبولاً، ومناسبًا شكلاً، ومضمونًا من الطفل، ومرتبط بالاحتياجات الفعلية للطفل، والمجتمع ، وأن يكون مناسبًا من الناحية الثقافية لهما، ويتميز بالجودة، وخاضعًا لمعاييرها، إضافة إلي حرية اختيار نوع التعليم .
- التكيف: والذي يعني مرونة السياسات التعليمية؛ لتحقيق الاستجابة لاحتياجات التلاميذ في إطار من التنوع الثقافي، والمحافظة علي الخصوصية الثقافية لكل طفل.
- والعمل علي إزالة كافة العقبات، والعوائق المادية، والقانونية أمام التمتع بالحق في التعليم.

وتتحقق هذه المبادئ من خلال توافر عدة عناصر منها:

❖ توفير الخدمات التعليمية في مراحلها المختلفة، بمعنى توفير المدارس بمراحلها المختلفة (رياض الأطفال ـ التعليم الأساسي ـ التعليم الثانوي) والمعاهد، والجامعات، وغيرها من المؤسسات التعليمية التي تقدم خدمات تعليمية بصورة نظامية، أو غير نظامية.

- ❖ جودة الخدمات التعليمية – للجميع ودون تمييز– وفق للمعايير الإنسانية، والدولية.
- ❖ إتاحة الخدمات التعليمية بالمجان لكل من يرغب في الالتحاق بها ممن تنطبق عليهم شروط القيد بالمؤسسة التعليمية دون أي شكل من أشكال التمييز.
- ❖ تيسير الخدمات التعليمية للمتعلمين دون عوائق مادية، أو اجتماعية ....إلخ
- ❖ المساواة في المعاملة، والاحترام داخل المؤسسات التعليمية دون تمييز في التعامل بين أعضاء المؤسسة التعليمية، كل حسب موقعه، وسلطاته، ومسئولياته.
- ❖ تمكين المتعثرين، والمهمشين من الالتحاق بأي خدمة تعليمية، أو مواصلة التعليم إلى مراحل أعلى، أو تغيير المسار التعليمي وفق ما تسمح به قدراتهم العلمية، وذلك بدعمهم ماديًا، أو معنويًا، أو إلحاقهم ببرامج تنموية، وتعويضية.
- ❖ العدالة في تقدير نتائج التعلم وفق أساليب تقويم موضوعية، وأقل تأثرًا بالفوارق المادية، والاجتماعية بين المتعلمين، وأكثر مراعاةً للفروق الفردية في القدرات، والميول التعليمية.
- ❖ العدالة في التوظيف، والحصول على فرص عمل مناسبة لقدرات الخريج التعليمية، ومهاراته الوظيفية التي تؤهله لشغل الوظيفة.

سابعًا: متطلبات تعزيز مبدأ الحق في التعليم :

وقد توصل البحث إلى مجموعة من المتطلبات التي يمكن من خلال تحقيقها تعزيز مبدأ الحق في التعليم، وهي كالتالي:

- **متطلبات تشريعية:** لقد نص الدستور المصري علي حق المواطن في الحصول علي فرصة تعليمية مناسبة، ومتكافئة مع أقرانه، وان يكون التعليم مجانيًا، وألا تقل ميزانية التعليم عن ٤% من الدخل القومي للدولة المصرية ، لكنه لم ينص علي بعض متطلبات تحقيق الحق في التعليم، ومنها :

- **الاتاحة:** والتي تعني ضرورة توافر مؤسسات تعليمية تضمن فرصة تعليمية لكل مواطن مستحق لها، وتوافر برامج تعليمية مناسبة ، ومعلمين قادرين ومؤهلين، وتوافر الامكانات المادية اللازمة لإنجاح العملية التعليمية.
- **الالتحاق:** أي أن يكون لكل مواطن الحق في الالتحاق بالتعليم دون النظر إلي جنسه، أو دينه، أو عرقه، أو طبقته الاجتماعية، وغير ذلك.
- **القبول:** بمعني أن يكون التعليم متوافقًا مع قيم المجتمع، وثقافته، ومعتقداته، ويلبي احتياجات التلاميذ، والمجتمع، ولا ينتهك حقوق القائمين علي العملية التعليمية.

- **متطلبات قانونية:** في ظل غياب الوعي بأهمية التعليم بالنسبة للفرد، والمجتمع، وإهمال بعض أولياء الأمور، وتقصيرهم في الحاق أبنائهم بالتعليم، والنظر لأبنائهم باعتبارهم مصدر للدخل وكذلك انتشار ظاهرة تسرب التلاميذ من التعليم، وما نتج عنها من آثار سلبية. فتري الدراسة ضرورة تغليظ العقوبة علي كل ولي أمر يهمل، أو يقصر في تعليم ابنه، أو الحاقه بالمدرسة.
- **متطلبات اقتصادية، ومالية:** في ضوء الظرف الاقتصادي الذي تمر به بالبلاد تتضح أهمية دعم الأسر الفقيرة، وذلك بتحمل الدولة المصروفات المدرسية عنهم، وتوفير مخصصات مالية لهم، توفير بعض الاحتياجات العينية من أدوات مدرسية، وملابس، وغيرها. وتشجيع المتفوقين منهم على مواصلة التعليم، وتوفير بعض المنح التعليمية لهم. وتوفير وسائل انتقال للتلاميذ الذين يقيمون في أماكن تبعد عن المدرسة. وتوفير وجبات غذائية مجانية للتلاميذ الفقراء، وأسرهم.
- **متطلبات إدارية:** ويكون ذلك عن طريق التنسيق بين وزارة التربية والتعليم ، وبعض الوزارات الأخرى مثل وزارة الشؤون الاجتماعية بهدف تسهيل حصول كل فرد علي فرصة تعليمية متكافئة مع أقرانه. وكذلك التنسيق مع وزارة الصحة بهدف توفير رعاية صحية جيدة، ومناسبة لجميع التلاميذ. وغير ذلك من الوزارات التي يمكن أن تخدم العملية التعليمية.

- **متطلبات تكنولوجية:** في الفترة الأخيرة شهد العالم طفرة كبيرة في مجال التكنولوجيا، والاتصالات، والتي يمكن توظيفها بشكل يخدم العملية التعليمية. الأمر الذي يشكل فرصة عظيمة يمكن من خلالها تطوير العملية التعليمية، وفي الوقت نفسه يشكل عبء علي العملية التعليمية لما يترتب عليه من احتياجات مالية، وتدريبية.

نتائج البحث :

ويمكن الخروج بمجموعة من النتائج من خلال ما تم عرضه من موضوعات تتمثل أهمها في:

- ❖ يعتبر الحق في التعليم من أهم الحقوق الاجتماعية، وكذلك أحد أهم حقوق الإنسان بغض النظر عن اللغة، أو الدين، أو الجنس، أو اللون، والقدرة، أو العجز.
- ❖ نصت معظم دساتير العالم علي حق التعليم، وجعلته إلزاميًا حتي المرحلة الثانوية.
- ❖ نصت اتفاقيات حقوق الإنسان، ووثائق حقوق الطفل جميعها علي حق التعليم للفرد بغض النظر عن الجنس، والعرق، واللون، والصحة، والعجز، والدين، واللغة.
- ❖ يجب أن يحقق التعليم تلبية الخصائص التالية: (التوافر، جعل التعليم متاحًا للجميع، القبول في شكل، و جوهر التعليم) .
- ❖ الحق في التعليم حقٌ أساسي تنبثق منه مجموعة من الحقوق الأخرى، وهي:
  - حقوق الآباء في تعليم أبنائهم.
  - حق الأفراد في تنمية شخصيتهم، وتطويرها في مجال التعليم.
  - الحق في تكافؤ الفرص التعليمية.
  - الحق في اختيار نوعية التعليم.
  - الحق في تأسيس المؤسسات التعليمية الخاصة .
  - الحق في العلم، والمعرفة، وحرية البحث العلمي .

- ❖ المعايير، والمبادئ الدولية التي تحكم حق التعليم، وهي كالتالي:
  - مبدأ المساواة بين الجميع في تلقي التعليم دون تمييز.
  - مبدأ مجانية التعليم الابتدائي كحد أدني.
- ❖ للجمعيات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني دورٌ مهمٌ، ورئيسٌ في تقديم الخدمات التعليمية، وبذلت الجهود الكبيرة في سبيل النهوض بالتعليم، وتحسينه؛ لأنها أصبحت شريكًا أصيلًا في بناء المجتمع، وتكوينه.

التوصيات :

توصي الدارسة بالتالي :

- العمل علي صيانة، وحفظ حق الإنسان في التعليم بتطبيق القوانين، والتشريعات بحزم، وشدة علي كل من يخالفها.
- السعي الجاد لزيادة مخصصات التعليم في الموازنة العامة، والانفاق الحكومي علي التعليم.
- تنويع مصادر تمويل التعليم، والبحث عن مصادر إضافية لتمويل التعليم، وتحسين جودته.
- إعادة صياغة توزيع ميزانية التعليم بين الأجور، والأنشطة، والكتب، والأبنية، وترشيد الإنفاق.
- إعادة توزيع الإنفاق الحكومي علي التعليم دون تحيز للمنطقة الجغرافية، أو بين المحافظات، أو بين مدارس الريف، والمدن.
- تخفيض المصروفات الدراسية المقررة علي التلاميذ، والعمل علي قبول التلاميذ الذين لم يدفعوا المصروفات الدراسية، ولا تربط إدارة المدرسة بين دفع المصروفات، والقبول، أو تسليم الكتب الدراسية، واعفاء التلاميذ غير القادرين من المصروفات، و رعاية الموهوبين منهم.
- دعوة المؤسسات المالية الوطنية للمساهمة في دعم العملية التعليمية.
- تذليل كل العقبات التي تحول دون حصول التلميذ علي حقه في التعليم، أو التي تخل بمبدأ المساواة بين الجميع في الحصول علي التعليم المناسب دون أي تمييز.

- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني بهدف المساعدة، والمساندة، وتقديم العون للعملية التعليمية وفق ما تقتضي الحاجة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو النور مصباح أبو النور: الحق في التعليم والتحول الاجتماعي في مصر دراسة سوسيوتاريخية، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ٢٠١٣،

٢. اتفاقية حقوق الطفل ،اليونيسيف، حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول، الأمم المتحدة ، نيويورك١٩٩٣.

http//www.unicef.org/Arabic/crc/347260.html.

٣. أحمد الدحماني :الحق في التعليم في ظل المقاربة الحقوقية : قراءة نقدية لمشروع قانون إطار رقم١٧.٥١ ،المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي،المجلة المغربية للعلوم الاجتماعيةوالإنسانية،ع٥، ٢٠١٩.

٤. الاعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨.

٥. آينا تارابيني وآخرين: معالجة الفقر:مقارنة للمدارس في المناطق البرازيلية المهمشة،مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، مج ٤٤ ،ع ٣،٢٠١٤ .

٦. باتريك مونتجوريدز: بيانات وحقائق التعليم في البلدان المتأثرة بالصراع: هل هو السقوط الخامس ؟ ، مستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكو، مج ٤٣ ،ع١،٢٠١٣.

٧. جمال علي الدهشان: مجانية التعليم ضرورة مجتمعية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، والعدل التربوي، التربية المعاصرة ، رابطة التربية الحديثة ، السنة ٣٥ ،ع ١٠٩، القاهرة، ٢٠١٨

٨. جمعة سعيد تهامي، دراسة تقويمية لمدى تحقق العدالة الاجتماعية في منظومة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية جامعة بني سويف، ٢٠٠٨.

٩. حامد عمار: آفاق تربوية متجددة تعليم المستقبل من التسلط إلي التحرر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ،٢٠١٤.

١٠. حامد عمار: لزوميات الحق والعدل في التعليم، مستقبل التربية العربية، مج ١٤،ع٥١، القاهرة ، ٢٠٠٨

١١. حامد عمار، صفاء أحمد: المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين في القرن الحادي والعشرين ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، ٢٠١٥ .

١٢. حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، دار المعارف ،القاهرة،١٩٩٧.

١٣. خالد الزاوي: التعليم المعاصر "القضايا التربوية والفنية"، طيبة للنشروالتوزيع، القاهرة،٢٠٠٦

١٤. الدستور المصري المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٤.

١٥. دونا أوتشيدا وآخرين :إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين ،ترجمة محمد نبيل نوفل ،الدار المصرية اللبنانية ، ط٢ ،٢٠٠٧ .

١٦. زاليا باباسي ويلهايت: اصلاح مناهج الدراسة في زنزبار وآثارها علي حق الأطفال في التعليم، مجلة مستقبليات: مركز مطبوعات اليونسكو ،مج ٤٥، ع ٢، ٢٠١٥ .

١٧. ستيفن كليس، وآخرين :العدالة وتكافؤ الفرص في التعليم : حالة منظمة اليونسكو والحاجة إلي حوار مشترك، مستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكو، مج ٤٤،ع٢،القاهرة، ٢٠١٤.

١٨. سوهير عبدالعال الطويل: واقع التعليم المصري ومشكلاته ومدي توافر العدالة الاجتماعية ،مجلة كلية الآداب ،كلية الآداب ،جامعة سوهاج ،ع٤٣،ج١، ٢٠١٧

١٩. شبل بدران:التربية والمواطنة وحقوق الإنسان،الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة ،٢٠٠٩

٢٠. شبل بدران: مكانة حقوق الطفل في التعليم، رابطة التربية الحديثة،س٢٥،ع٨٠، القاهرة، ٢٠٠٨

٢١. شذي العساف: حماية حق الطفل اللاجئ في التعليم في الاتفاقيات الدولية، مجلة دراسات ـ علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنيةـ عمادة البحث العلمي، مج ٤٦،ع٢، ٢٠١٩.

٢٢. طارق عفيفي صادق : الاطار القانوني لحقوق الطفل الثقافية في مجتمع المعلومات وحقه في التعويض عند الاعتداء عليها ، القيادة العامة لشرطة الشارقة ، مركز بحوث الشرطة ، مج ٢٤،ع٩٥، اكتوبر ٢٠١٥ .

٢٣. عادل المسدي :الحماية الدولية للأطفال في أوقات النزاعات المسلحة، دار النهضة العربية، القاهرة ،٢٠٠٧

٢٤. عاصم خليل: حق الطفل في التعليم بين المواثيق الدولية والتشريعات الفلسطينية ، متاح علي الرابط الآتي: http: www< free web ،com

٢٥. عبد الحكيم الخزامي: المرجع الشامل في حقوق الطفل، كلية رياض الأطفال، جامعة الفيوم، دت

٢٦. علي الدباس، وآخر: حقوق الإنسان وحرياته، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ٢٠٠٥.

٢٧. علي صالح جوهر ، ميادة فوزي الباسل :المجانية في التعليم : رؤية واقعية وبدائل مقترحة ، المجلة التربوية ، مج٦١، كلية التربية ، جامعة سوهاج، ٢٠١٩ .

٢٨. علي صالح جوهر وآخرين ، معوقات تحقيق العدالة التعليمية لطلاب التعليم العالي المصري ،جامعة عين شمس ، كلية التربية ،المجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، مجلة القراءة والمعرفة ، ع ١٨٦، ٢٠١٧.

٢٩. علي صالح جوهر، محمد حسن جمعة: الشراكة المجتمعية وإصلاح التعليم قراءة في الأدوار التربوية لمؤسسات المجتمع المدني، المنصورة ،المكتبة العصرية٢٠١٠

٣٠. فيليساتيبتيس وآخرين: المشكلات والطموحات المتعلقة بحق الانسان في التعليم: المناهج الدراسية والتعليم في المشهد العالمي، مستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكومج٤٧،ع٢، القاهرة،٢٠١٧

٣١. محمد صبري الحوت، ناهد شاذلي: التعليم والتنمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧

٣٢. منال أبو الفتوح عويضة :رؤية مقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه مجانية التعليم في مصر، المجلة التربوية، كلية التربية ،جامعة سوهاج ،ج ٥٩ ، مارس ٢٠١٩ .

٣٣. مني سامي سعيد بدير: رؤية مستقبلية للجودة في مؤسسات رياض الأطفال " المحور الأول ثقافة الجودة والاعتماد لمؤسسات رياض الأطفال " بحث منشور بمجلة الطفولة، العدد الخامس، كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة، مايو ٢٠١٠

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1-De vita, Carol. J. Montilla Maria: improving child care Quality: A comparison of Military and Civilian Approaches، Urban Inset، Washington، Dc، 2003.

2-Hans Joachim Faller Revista Espanola de Derecho Constitutional، Centro politicos Y Constitutionals, Numero 7، Enero- April 1984،

3-Hone cohm guy S, Goodwin –gill، child soldiers، the Role of children in armed conflict، Astudy for the henry institute، Geneva، CCLARI,NDON press، oxford، 199

4-M. Janus, S, Brinkman P Early Childhood Education and Care Programs, International Encyclopedia of Education، 2010, p 25